

تفسير البحر المحيط

@ 500 @ الآيات ، خبراً بعد خبر ، وذلك على رأي من يجيز تعداد الأخبار بغير حرف عطف ، إذا كان لمبتدأ واحد ، ولم يكن في معنى خبر واحد ، وجوزوا أن يكون : من ، لبيان الجنس ، وذلك على رأي من يجيز أن تكون : من ، لبيان الجنس . ولا يتأتى ذلك هنا من جهة المعنى إلاّ بمجاز ، لأن تقدير : من ، البيانية بالموصول . ولو قلت : ذلك نتلوه عليك الذي هو الآيات والذكر الحكيم ، لاحتيج إلى تأويل ، لأن هذا المشار إليه من نبأ من تقدم ذكره ليس هو جميع الآيات ، والذكر الحكيم إنما هو بعض الآيات ، فيحتاج إلى تأويل أنه جعل بعض الآيات ، والذكر هو الآيات ، والذكر على سبيل المجاز . .

وممن ذهب إلى أنها لبيان الجنس : أبو محمد بن عطية ، وبدأ به ، ثم قال : ويجوز أن تكون للتبعيض وجوزوا أن يكون ذلك منصوباً بفعل محذوف يفسره ما بعده ، فيكون من باب الإشتغال ، أي : نتلو ذلك نتلوه عليك ، والرفع على الإبتداء أفصح لأنه عرى من مرجح النصب على الإشتغال ؛ فزیدٌ ضربته ، أفصح من : زيداً ضربته ، وإن كان عربياً ، وعلى هذا الإعراب يكون : نتلوه ، لا موضع له من الإعراب ، لأنه مفسر لذلك الفعل المحذوف ، ويكون : من الآيات ، حالاً من ضمير النصب في : نتلوه . .

وأجاز الزمخشري أن يكون : ذلك ، بمعنى : الذي ، و : نتلوه ، صلته . و : الآيات ، الخبر . وقاله الزجاج قبله ، وهذه نزعة كوفية ، يجيزون في أسماء الإشارة أن تكون موصولة ، ولا يجوز ذلك عند البصريين ، إلاّ في : ذا ، وحدها إذا سبقها : ما ، الإستفهامية باتفاق ، أو : من ، الإستفهامية باختلاف . وتقرير هذا في علم النحو . .

وجوزوا أيضاً أن يكون : ذلك ، مبتدأ و : من الآيات ، خبر . و : نتلوه ، حال . وأن يكون : ذلك ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمر ذلك . و : نتلوه ، حال . .
والظاهر في قوله : { وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ } أنه معطوف على الآيات ، ومن جعلها للقسم وجواب القسم : { إِنَّ مَثَلَ عِيسَى } فقد أبعد . .

{ إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ } قال ابن عباس ، وعكرمة ، وقتادة ، والسدي وغيرهم : جادل وفد نجران النبي صلى الله عليه وسلم) في أمر عيسى ، وقالوا : بلغنا أنك تشتم صاحبنا ، وتقول : هو ، عبد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم) : (وما يضرّ ذلك عيسى ، أجل هو عبد الله ، وكلمته ألقاها إلى مريم ، وروح منه) . فقالوا : فهل رأيت بشراً قط جاء من غير فعل أو سمعت به ؟ فخرجوا ، فنزلت . .
وفي بعض الروايات أنهم قالوا : فإن كنت صدقاً فأرنا مثله فنزلت . .

وروي وكيع عن مبارك عن الحسن قال : جاء راهباً نجران فعرض عليهما الإسلام فقال أحدهما :
قد أسلمنا قبلك ، فقال : (كذبتما ، يمنعكما من الإسلام ثلاث : عبادتكما الصليب ، وأكلكما
الخنزير ، وقولكما   ولد . قالا : من أبو عيسى ؟ وكان لا يعجل حتى يأمره ربه . فأُنزل {
إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ} وتقدم الكلام في تفسير نحو هذا التركيب في قولهم : { مَثَلُهُمْ  
كَمَثَلِ السَّذَى اسْتَوْقَدَ نَاراً } . .

وقال الزمخشري : إن شأن عيسى وحاله الغريبة كشأن آدم ، فجعل المثل بمعنى الشأن والحال
، وهو راجع لقول من قال : المثل هنا الصفة : كقوله : { مَثَلُ الْجَنَّةِ } وفي هذا
إقرار الكاف في قوله : { كَمَثَلِ آدَمَ } على معناها التشبيهي . .

وقال ابن عطية : في قول من قال إن المثل هنا بمعنى الصفة ما نصه : وهذا عندي خطأ وضعف
في فهم الكلام ، وإنما المعنى : أن المثل الذي تتصوره النفوس والعقول ، من عيسى فهو
كالمتصور من آدم ، إذ الناس كلهم مجمعون على أن   تعالى خلقه من تراب من غير فعل .
وكذلك { مَثَلُ الْجَنَّةِ } عبارة عن المتصور منها . .

وفي هذه الآية صحة القياس أي إذا تصور أمر آدم قيس عليه جواز أمر عيسى . والكاف في {
كَمَثَلِ آدَمَ } اسم على ما ذكرناه من المعنى . إنتهى كلامه . .

ولا يظهر لي فرق بين كلامه هذا ، وكلام من جعل المثل بمعنى الشأن والحال . أو بمعنى
الصفة ، وفي (ري الظمآن) قيل : المثل بمعنى الصفة ، وقولك صفة عيسى كصفة آدم كلام
مطرد ، على هذا جل اللغويين والمفسرين ، وخالف أبو علي الفارسي الجميع ، وقال : المثل
بمعنى الصفة لا يمكن تصحيحه في اللغة ، إنما المثل الشبه . .

على هذا تدور تصاريف الكلمة ، ولا معنى للوصفية في التشابه . والمثل كلمة يرسلها
قائلها لحكمة يشبه بها الأمور ، ويقابل بها الأحوال . إنتهى . .

ومن جعل